

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الجمهورية العربية المتحدة

الجمهورية العربية المتحدة

(العدد ٢٥ مكرر "غير اعتيادي") القاهرة في يوم الاثنين ١٧ صفر سنة ١٣٧٨ - أول سبتمبر سنة ١٩٥٨ (السنة الأولى)

ويجوز بالاتفاق بين وزيرى الاقتصاد والتجارة بالإقليم الشمالى والجنوبى استثناء بعض المواد والمنتجات من هذا الإعفاء الشامل وتحديد نسبة معينة للإعفاء من الرسوم السائفة .

مادة ٢ - يجب أن تصحب كل بضاعة تتمتع بالإعفاء الجمركى بموجب هذا القانون بشهادة منشأ صادرة من السلطات المختصة فى كل من الإقليمين .

ولاعتبار المنتجات الصناعية ذات منشأ سورى أو مصرى إلا اذا كانت المواد الأولية العربية واليد العاملة المحلية الداخلة فى الصنع لا تقل عن ٢٥٪ من كلفة الإنتاج الكلى .

مادة ٣ - تنظم المدفوعات بين الإقليمين باتفاق وزيرى الاقتصاد والتجارة فى كل منهما .

مادة ٤ - تعتبر أحكام الاتفاق التجارى واتفاق الدفع الموقعين سابقا بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٥٦ بين إقليمى الجمهورية العربية المتحدة سارية المفعول حتى تاريخ نفاذ هذا القانون .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٩ صفر سنة ١٣٧٨ (٢١ أغسطس سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٨

فى شأن بعض الإعفاءات الجمركية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى اللائحة الجمركية الصادرة بالأمر العالى المؤرخ ٢ أبريل سنة ١٨٨٤ المعدلة بالقانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ ؛

وعلى القرار رقم ١٣٧/ل.ر الصادر فى ١٥ حزيران سنة ١٩٣٥ المتضمن قانون الجمارك بالإقليم الشمالى ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تعفى المنتجات الحيوانية والزراعية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية التى يكون منشؤها الإقليم الشمالى أو الإقليم الجنوبى من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الأجنبية فى كل من الإقليمين .